

تقرير التنمية العالمي (WDR) 2018: التعلم لتحقيق وعد التعليم

بيان الحملة العالمية للتعليم (GCE) عن أول تقرير تنمية عالمي (WDR) يركز على التعليم

تدعو الحملة العالمية للتعليم (GCE)، وهي حركة مجتمع مدني تعزز التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان في أكثر من 100 بلد، إلى توفير قدر أكبر من التمويل لتوفير التعليم العام المجاني والجيد والشامل للجميع.

وقد أصدر البنك الدولي في يوم 26 سبتمبر (أيلول) 2017 أول تقرير تنمية عالمي (WDR) يركز على التعليم. وتشيد الحملة العالمية للتعليم بأن التقرير سلط الضوء على التعليم العام والعالمي والتعليم الجيد؛ بيد أن الحملة العالمية للتعليم تعرب عن قلقها الشديد إزاء الجوانب الرئيسية التي لم يرد ذكرها في التقرير، وتحت البنك الدولي على الدعوة بمزيد من الجرأة إلى زيادة التمويل العالمي للتعليم.

يشدد تقرير التنمية العالمي لعام 2018 – "التعلم لتحقيق وعد التعليم" على ضرورة تحقيق المساواة في مخرجات التعلم، وذلك لجعل المدارس تعمل من أجل طالبي التعليم ولتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة بحيث تعمل النظم من أجل عملية التعليم. وترحب الحملة العالمية للتعليم بأول تقرير تنمية عالمي (WDR) يركز على التعليم، وتنتهي على الاهتمام المتزايد بالتعليم من قبل صناعات السياسات؛ ومع ذلك، فإن الحملة العالمية للتعليم (GCE) يساورها القلق من أن هذا التقرير لا يذهب إلى المدى الكافي فيما يتعلق بدعم جميع جوانب أهداف التنمية المستدامة (SDG) 4 أو خطة التعليم الكاملة لعام 2030. وبالمثل، فإنه وعلى الرغم من إدراك الأهمية المركزية للمعلمين بالنسبة للتعليم الجيد، فلا يزال هنالك عدم وجود اتساق بخصوص دعم المعلمين المدربين المحترفين. وتشمل المجالات الرئيسية الأخرى التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، مجال توفير التعليم لجميع الطلاب على جميع المستويات ومحو أمية الكبار والتعليم الشامل والمساواة بين الجنسين وبصورة حاسمة – مجال تمويل نظم التعليم العام.

وتشير خطة التعليم لعام 2030 إلى معايير تمويل قياسية واضحة: أن تخصص البلدان على الأقل ما يتراوح بين 4 و 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الأقل من 15 إلى 20 في المائة من الإنفاق العام على التعليم، في حين يتعين على المجتمع الدولي أن يعكس مسار الانخفاض في المعونة المقدمة للتعليم.

وقالت كاميليا كروسو، رئيسة الحملة العالمية للتعليم "إذا أردنا أن يكون الحق في التعليم للجميع حقيقة واقعة، وأن يشمل 12 عاما من التعليم المجاني والجيد، فإننا بحاجة إلى إجراءات عاجلة لتحقيق ميزانيات محلية متزايدة ومستدامة. وتعتبر العدالة الضريبية على الصعيدين الوطني والدولي أنها عنصرا أساسيا في هذا الصدد. وإن صمت البنك الدولي بشأن التمويل يعتبر فرصة ضائعة ومخاطر يمكن تفسيرها على أنها عائق لزيادة ميزانيات التعليم الوطني والتعاون الدولي".

وقد وجد ديفيد آرثر، عضو مجلس إدارة الحملة العالمية للتعليم، ورئيس المشاركة في الخدمات العامة، أن التقرير "ينبغي أن يكون مدعاة للاحتفال، ولكن على الرغم من أن بعض الملاحظات الواردة في التقرير تعتبر مفيدة، فإن التركيز كان محدود جدا ليكون ذا قيمة حقيقية في مساعدتنا على تسريع التقدم نحو الهدف 4 في التنمية

المستدامة. ويركز تقرير التنمية العالمي (WDR) على تحسين العدالة في مخرجات التعلم - ولا سيما تقييم تلك المخرجات - ولكن وبشكل مستغرب يعمل القليل لارتياح مجالات جديدة في هذه المسائل". ويمكن العثور [هنا](#) على رد فعل أكثر عمقا من ديفيد آر تشر.

وقالت جنيفر ريج، عضو مجلس إدارة الحملة العالمية للتعليم والمديرة التنفيذية للحملة العالمية للتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية: "بينما ندعو لتوفير التعليم الجيد والشامل، فإننا نثني على البنك الدولي وعلى الذين قاموا بإعداد تقرير التنمية العالمي وذلك لإبرازهم أهمية المدارس النوعية للجميع، ولتأكيدهم على المخاوف بشأن الأموال العامة الموجهة إلى الربح، ومقدمي خدمات التعليم الخاص. غير أننا نشعر بالقلق لأن هذا التقرير لا يذهب إلى القدر الكافي في التوصية بزيادة التمويل المقدم للتعليم. ونحث البنك الدولي على معالجة هذه المشكلة على الفور، وأن يطلب من وزراء المالية وصانعي السياسات القيام بتعزيز تمويل المنح من أجل التعليم العام الجيد والشامل".

وتقر الحملة العالمية للتعليم (GCE) بأهمية أول تقرير تنمية عالمية (WDR) بشأن التعليم. وعلى الرغم من أن التقرير يجسد دعوة قوية لخطة التعليم، فإن الحملة العالمية للتعليم (GCE) تؤكد على أن الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة (SDG) وخطة التعليم لعام 2030 تتجاوزان بكثير التركيز على التعلم والتقييم، لتشمل الاندماج والإنصاف وعدم التمييز والتنقيف في مجال حقوق الإنسان والتعليم من أجل التنمية المستدامة وذلك في سياق التعلم مدى الحياة. وهذه الخطة هي نتيجة لسنوات من المفاوضات المتعددة الأطراف، حيث تم حشد الدعم غير المسبوق من قبل 196 دولة عضو ومن قبل وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني CSOs والجهات الاجتماعية الأخرى الفاعلة.

ونحث البنك الدولي على مواصلة تبني هذه القضية المشتركة، ودعم المعلمين والطلاب وأولياء الأمور والمدارس دعما كاملا، مع القيام بدور أقوى فيما يتعلق ببحث وزراء المالية وصناع السياسات لزيادة التمويل العام المستدام من أجل نظم التعليم العام الجيد والشامل والمجاني، ويعتبر هذا أمرا حيويا بشكل خاص في الفترة التي تسبق تجديد الشراكة العالمية للتعليم في فبراير (شباط) 2018. كما ندعو المناصرين والناشطين إلى حث ممثلي الحكومات في البنك الدولي على اتخاذ مواقف أقوى وإعطاء الأولوية لتمويل التعليم العام الجيد.